

قضية اليوم

# الأملك البحرية: وزير العدل والأشغال يمنعان الاسترداد!

لم تكذب النيابة العامة التمييزية تصدراً قراراً وضع اليد على الأملك البحرية العمومية، حتى أوقفت مفاعيل هذا القرار عبر قانون تعليف المهمل القانونية والقضائية، الموضوع مثار جدل، خصوصاً في ظل الراهب القانوني الذي يقول بعدم سريانها على ملة التعديت البحرية، لكن الدولة المهرولة لخصصة قطاعاتها وبيع مواردها تسعه لقوتها أي إجراء يضيء املاكها في ايدي المعتديت عليها

رنا ابراهيم

في 7 ايار الماضي، أصدر النائب العام لدى محكمة التمييز القاضي غسان عويدات قراراً يقضي بتنفيذ أعمال الإخلاء ووضع اليد على المخالفات في الاملاك البحرية سنذا للقانونين 64 و132. وطلب من وزارة الأشغال العامة ومديرية النقل البحري البدء بإفذاذ اليد ووضع اليد على المخالفات التي لم يتقدم أصحابها بطلبات معالجة أو تقدموا خارج المهلة أو الأشخاص الذين لا تتوافر شروط المعالجة بحقهم». لم يكذب متابعو هذه القضية المزممة يحتفلون بهذا القرار التاريخي الذي يعيد اليهم بحرمهم المنهوب، حتى تُسر في اليوم التالي للقرار، أي بتاريخ 8 أيار، قانون حمل الرقم 160 يتضمن تعليق سريان المهمل القانونية والقضائية والعقدية ما بين 18 تشرين الأول 2019 و30 تموز 2020،

## لم يضع وزير الأشغال خطه أو تصور لمرحلة ما بعد استعادة الاملاك البحرية

الامر الذي استندت اليه وزيرة العدل ماري كلود نجح تعليق قرار القاضي عويدات، بحسب المصادر، مذعية أن هذا القانون يسري على المهلة المعطاة للمعتديت على الاملاك البحرية العمومية التي انتهت في 30 تشرين الثاني 2019. وفي هذا، قررت الدولة مجدداً تقديم

املاكها على طبق ذهبي لمن اعتدوا عليها لسنوات من دون دفع أي رسوم ومن دون التقيد بالقوانين والمراسيم، ولا سيما في ما يخص إبقاء ممر متاح أمام المواطنين للوصول الى البحر. وزير الأشغال، ميشال نجار، سارع بعد اعتصام نفذته مجموعة «أوغ» أمام الوزارة، الى تأكيد تعاونه مع الضابطة العدلية رغم تحفظاته واستعداده لاتخاذ الإجراءات اللازمة تخلفهم عن دفع الرسوم الواجبة عليهم بموجب القانون الرقم 64 ورغم تمديد المهمل ثلاث مرات. «الأخبار» العدلية لإخلاء هذه الاملاك والرافض

## مجموعات في «الانتفاضة»: نحو مشروع سياسي مشترك

كان في سياق عدم تقديم قيادات للمجموعات أم غياب اجندة سياسية اقتصادية اجتماعية تكون بديلاً من السلطة الراغبين في إسقاطها، هكذا، بدأ العمل على دمج مجموعات بعضها ببعض، وإنشاء عدة جهيات سياسية معارضة تحمل خارطة طريق واضحة تقدمها إلى الرأي العام وتحشد على أساسها. ذلك لن يمنع الناشطين من متابعة الضغط على السلطة موميًا في الشوارع والوزارات، وقمة من يقول إنهم يتجهون الى عسيان مدني كامل. يقول الناشط في مجموعة «بيروت مديني» طارق عمار إن «التركيز



مروان حطّح

نجم لاستيضاح اللفظ الحاصل في هذا الموضوع، لكن الأخيرة، كعادتها، لم تُجِب. كذلك الامر بالنسبة إلى وزير الأشغال، أما مصادر النيابة العامة التمييزية، فقالت إن «الجدل الحاصل اليوم يتعلق بما إذا كان قانون تعليق المهمل يسري على المتعددين على الاملاك البحرية، فكلمة «المهمل القانونية» تسري على المهلة الأولى التي حددها القانون 64 الذي أقر في العام 2017، ولا تشمل تمديد هذه المهلة لإخلاء الاملاك البحرية» ولكن وزير العدل أفتت بغير ذلك وفقاً للمصادر، وأكدت انسحاب هذا القرار على 20/10/2017 والذي لحظ في مادته

الاملاك البحرية؛ فاستفاد وزير الأشغال من غطائها لإعلان تمديد المهمل للمعتدين، علماً بأن الأخير، ومنذ تسلّم الوزارة، لم يكلف نفسه عناء إعداد خطة لتسليم هذه الاملاك في حال ختمها بالتسليم الأحمر من قبل النيابة العامة التمييزية، أكان في ما يخص المتجمعات السياحية أم البيوت السكنية. وتلك مشكلة قديمة بدأت منذ وضع القانون الرقم 64 من دون مراسيم تطبيقية لكيفية استعادة الاملاك البحرية، بما يوحي أن الدولة بنفسها تحتدر املاكها عبثاً عليها ولا تريد استردادها، إذ كان يفترض ان يبدأ وضع اليد منذ 7 اشهر، أي في 30 تشرين الثاني 2019، تاريخ انتهاء المهلة الأخيرة. وزارة الأشغال أحالت الملف حينذاك على وزارة الداخلية والنيابة العامة التمييزية، إلا أن «الداخلية» لم تحرك ساكناً. أما النيابة العامة، فأتخذت خطوات تمهيدية، قبل أن تصل إلى قرار عويدات. مصادر «التمييزية» تعقب بأن دورها «تطبيق القانون، وقد قمنا بتقسيم المخالفات ما بين السكنية والمتجمعات، وبحسب خصوصية كل منها. إلا أن خطة استعادتها وإدارتها تعود الى الدولة. نحن مهمتنا تنفيذية فقط». هل هذا يعني أن قانون تمديد المهمل علق القرار الصادر عن عويدات ببدء وضع اليد على هذه الاملاك؟ «امر وضع اليد يرسل البنا من وزارة الأشغال؛ فعلاً، قرار النيابة العامة معلق، إلا إذا أرادت الأشغال السير وفق خطين متوازيين وبدء الإعداد لاستعادة من لم يتقدم بطلب معالجة وضعه». وحتى إذا تم التسليم جدلاً بقرار تعليق المهمل الذي يفترض أن تنتهي مفاعيله في 30 تموز المقبل حيث يمنح المعتدين يوماً للتقدم بمعالجة اوضاعهم، فإن وزارة الأشغال لم تضع تصوراً أو خطة لمرحلة ما بعد الختم بالتسليم الأحمر، ولما ستؤول اليه اوضاع البيوت السكنية التي طلبت النيابة العامة التمييزية أن يجري تنسيق أمرها بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية. فالولة لا تريد استعادة املاكها، بل تحثّ المعتدين على إبقاء تعدياتهم، وتلك ليست بمفاجأة. فهذه الدولة نفسها هي التي تهزل لبيع اوصالها وقطاعاتها المنتجة والعددية الصادر أخيراً. لكن وزيرة العدل أفتت بغير ذلك وفقاً للمصادر، وأكدت انسحاب هذا القرار على

تقرير

# عقار «أبو الفضل» نزاع جديد لاسا: حلحلة بعد التصعيد؟

إيلده الفصيت

عاد الخلاف من جديد على اراضي لاسا في جبيل، بين أهالي البلدة والمطراينية، والسبب «عقار أبو الفضل». الخلاف «تاريخي» بدأ منذ مسح 1939، وقد ينتهي هذه المرة بحل نهائي ومسح «أخير». هذا ما يشير اليه الهدوء في التصريحات مساء أمس، بعد رفع اللجة صباحاً، إلى اجواء اجتماع النائب حواط مع الرئيس نبيه بري، ولقاء النائب سيمون أبي رميا برئيس الجمهورية. الخلاف استجد على خلفيّة مشروع زراعي تعاوني بين المطراينية وشركة «جرجي الدكاش وأولاده» العائدة للنائب القواتي شوقي الدكاش، وانتهى بإشكاليين أخرهما اول من أمس، حيث تعرّض أهالي لاسا للوفد وطردوه من البلدة. وهو ما أّجج التصريحات السياسيّة لنواب كسروان وجبيل، إضافة إلى مؤتمر صحافي عالي اللهجة عقده امس الدكاش وراعي أبرشية جونبة المارونية المطران أنطوان العنداري. المشكلة برأي رئيس بلدية لاسا رمزي المقداد كان يمكن حلها «لو لم يتمّ الإعلان عن مشروع الدكاش»، وهو شرح له «الأخبار» رواية الأهالي لما جرى منذ أسبوعين إلى حادثة الاعتداء الأخيرة. «في الخامس من أيار اتصل بي النائب حواط بشأن مشروع إنمائي للبلدة، لكن جرى بعد وقت إطلاق المشروع على مواقع التواصل والإعلان عنه قبل الاتفاق. وفي اليوم التالي تواصلت معه وتطرقت إلى مشكلة الأراضي بين المطراينية والأهالي وضرورة الاتفاق قبل بدء المشروع». الدكاش يستمّر الأرض من المطراينية منذ أكثر من عشرين عاماً، وتحديداً في سقي لاسا، وطرخ هذا العام مشروعاً زراعياً على مساحة 50 ألف متر مربع تقسم إلى 50 حصة يزرعها مزارعون بـ«الباش». هذا الامر يؤكّد المقداد أيضاً، مضيفاً «إن المزارعين المرشحين للزراعة من ضيع مجاورة منها: غابيات وسرعيتا ومزاريب ورشعين ويانوح وامهن، وهم يعتبرون من أبناء رعية جبيل. لكن المشكلة وقعت في قطعتي أرض ضمن عقار واحد (الرقم 50) يعود للشاب محمد علي سيف الدين (أبو

الفضل)، وفق مسح عام 1939 ومسجل باسم جدّه علي عوض سف الدين». هذا العقار يقع ضمن الأراضي التي يستأجرها الدكاش منذ عقدين، وهو عقار كبير، و«يعود للمطراينية منذ عشرين عاماً ومن ضمنها العقار الدكاش». «أبو الفضل» قُزر أن يستمّر عقاره هذا العام، وتحديداً بعد البدء بالبحث في المشروع. ووفق المقداد «عند أول زيارة بتاريخ 13 الجاري، لوفد المشروع إلى لاسا، حصل إشكال مع المهندس المشرف على المشروع جورج الدكاش، وغادر الوفد لتبدأ الاتصالات مع الجهات السياسية التي انتدبت المفتي الجعفري الشيخ أحمد قبيلان». الاتصالات أسفرت عن لقاء في 18 الجاري في دار المطراينية بحضور الدكاش وممثل عن المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى. وخلص وفق رئيس البلدية إلى «عقد اجتماع ثانٍ بعد يومين. وبالنسبة إلى عقار أبو الفضل، فإن رواية الطرف الثاني تقول إنه سبق أن قابض إحدى القطعتين بتكبير القطعة الثانية... وهو ما نفاه صاحب العقار مستنداً إلى خريطة 1939، ولم تقدم المطراينية أي أوراق تبيّن أنه قابضه».

مشروع إنمائي للتأهيل الدكاش لأبناء المنطقة، ومرفوض التعرض للناس، ولن تعيش في «لا دولة»، بل نحن حريصون على نموذج جبيل العيش المشترك، وتابع «من لديه اعتراض فلنتوجّه إلى القضاء». وبشأن العقار أشار إلى أن «المساحة محددة ومرسومة، والعقارات مسووحة ومحددة في عقود إيجار للدكاش مع المطراينية منذ 30 سنة».

على خطّ زيارة أبي رميا لبعيدا امس، فقد تعرّض اتصال «الأخبار» به، وهو صرّح امس، في حديث تلفزيوني، بأنه «بعد اللقاء تواصلت مع القيادات والفعاليات المعنية بموضوع لاسا من أجل الانتهاء من هذا الخلاف التاريخي بشكل جذري، وللقيام بمسح شامل ونهائي للأراضي في البلدة، وتكون كلمة الفصل فيه للقضاء العقاري».

متراً، وهكذا تناقشت مساحة المشروع من 50 ألف متر إلى 47 ألفاً، مع منح 12 حصة لأهالي لاسا شرط تقديم الطلبات في المطراينية... لكن صاحب العقار عاد واعترض، مطالباً بـ24 ألف متر، وهنا وقعت المشكلة، إذ ماذا يبقى من المشروع مع هذه

السلطة والتؤسسات والتشريع جزءاً من الفساد السياسي، تكون المواجهة الأقوى باستعادة الشعبية عبر الناس، الشعب سيقبض منهم ويحاسبهم. وسنعمل في الموازة على إعادة تأسيس السلطة والضبط على القضاء ليلعب دوره الحقيقي، ونتجه الى تسمية القضاة بشكل مباشر». العمل مجموعة «شباب المصرف» التي تصوغ بيانها السياسي، «لأن المرحلة المقبلة تحتاج إلى إيضاح الهوية السياسية، تمهيداً للتشبيك السياسي مع الجموعات المتكاتف من الإجماع عليها واللجوء الى الخطوات الأساسية وفق برنامج من أجل وضع خطة تصعيد في وجه السلطة التي يبدو أنها مستمرة في سياسة الإنكار».

السلطة والتؤسسات والتشريع جزءاً من الفساد السياسي، تكون المواجهة الأقوى باستعادة الشعبية عبر الناس، الشعب سيقبض منهم ويحاسبهم. وسنعمل في الموازة على إعادة تأسيس السلطة والضبط على القضاء ليلعب دوره الحقيقي، ونتجه الى تسمية القضاة بشكل مباشر».

تقرير

# عقار «أبو الفضل» نزاع جديد لاسا: حلحلة بعد التصعيد؟

عاد الخلاف من جديد على اراضي لاسا في جبيل، بين أهالي البلدة والمطراينية، والسبب «عقار أبو الفضل». الخلاف «تاريخي» بدأ منذ مسح 1939، وقد ينتهي هذه المرة بعد التصعيد؟

السلطة والتؤسسات والتشريع جزءاً من الفساد السياسي، تكون المواجهة الأقوى باستعادة الشعبية عبر الناس، الشعب سيقبض منهم ويحاسبهم. وسنعمل في الموازة على إعادة تأسيس السلطة والضبط على القضاء ليلعب دوره الحقيقي، ونتجه الى تسمية القضاة بشكل مباشر». العمل مجموعة «شباب المصرف» التي تصوغ بيانها السياسي، «لأن المرحلة المقبلة تحتاج إلى إيضاح الهوية السياسية، تمهيداً للتشبيك السياسي مع الجموعات المتكاتف من الإجماع عليها واللجوء الى الخطوات الأساسية وفق برنامج من أجل وضع خطة تصعيد في وجه السلطة التي يبدو أنها مستمرة في سياسة الإنكار».

السلطة والتؤسسات والتشريع جزءاً من الفساد السياسي، تكون المواجهة الأقوى باستعادة الشعبية عبر الناس، الشعب سيقبض منهم ويحاسبهم. وسنعمل في الموازة على إعادة تأسيس السلطة والضبط على القضاء ليلعب دوره الحقيقي، ونتجه الى تسمية القضاة بشكل مباشر».

هيلم الموسوي

